المرأة والتمثيل السياسي في دولة الكويت ١٩٧١ ـ ٢٠٠٩

Women and Political Representation in the State of Kuwait 1971- 2009

م. مسلم هادي عبد الله العسكري
المديرية العامة للتربية في محافظة ذي قار

Muslim Hadi Abdullah Al-Askari
Directorate General of Education in Dhi Qar Governorate
aassww298@gmil.com

ملخص البحث:

تطرق البحث إلى دراسة المرأة والتمثيل السياسي في دولة الكويت ١٩٧١-٢٠٠٩، وقد اقتضى البحث تقسيمة إلى مقدمة وستة محاور رئيسة وخاتمة تضمنت: التعليم واثره في تنمية النشاط السياسي لدى المرأة في الكويت، إذ سُلط الضوء على دور النهضة التعليمية في الكويت على تذليل العقبات امام المرأة للعمل في المجال السياسي. في حين تمت مناقشة: العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية للمرأة، المتمثلة بالأعراف والتقاليد المتوارثة التي يمكن عدها احد اكثر القيود والعراقيل التي تواجه طموح المرأة في كثير من الأحيان. كما تم التطرق إلى: التشريعات والقوانين الكويتية المتعلقة بالحقوق السياسية للمرأة. وكذلك احتوى البحث على: موقف مجلس الأمة من المطالبات بتعديل قانون الانتخابات، بدءً من عام ١٩٧١، حتى عام ٢٠٠٥، الذي شهد تعديل قانون الانتخابات واعطاء المرأة الكويتية الحق بالانتخاب والترشح لمجلس الامة. وتم طرح: قضية واقع التمثيل النيابي للمرأة الكويتية بعد حصولها على حقوقها السياسية. كما

ركـز البحـث عـلى: دور المـرأة في تمثيـل المناصـب التنفيذيـة العليـا والوظائـف العامـة في الكويـت.
ان اهـم مـا توصـل اليـه البحـث هـو: تعديـل قانـون الانتخابـات بمـا يضمـن للمـرأة نيـل حقوقهـا السياسـية بالانتخـاب والترشـح للمجالـس البلديـة ولمجلـس الأمـة الكويتـي عـام ٢٠٠٥، والـذي حـدث فعليـاً عـام ٢٠٠٩، عندمـا تمكنـت اربـع نسـاء مـن الفـوز وحجـز مقاعدهـن في مجلـس الامـة، مـما أتـاح لهـن الفرصـة لتسـنم المناصـب السـيادية والتنفيذيـة العليـا كالحقائـب الوزاريـة في الحكومـات الكويتيـة المتعاقبـة.
الكلـمات المفتاحيـة: المـرأة ، مجلـس الامـة ، التمثيـل السـياسي، قانـون الانتخابـات الكويتـي.

Abstract:
The research examined women and political representation in the State of Kuwait from 1971 to 2009. It was divided into an introduction, six main chapters, and a conclusion. The first chapter addressed education and its impact on the development of women's political activity in Kuwait, highlighting the role of the educational renaissance in Kuwait in overcoming obstacles facing women in politics. The second chapter discussed the factors influencing women's political participation, represented by inherited customs and traditions, which can often be considered one of the most significant restrictions and obstacles facing women's ambitions. The third chapter addressed Kuwaiti legislation and laws related to women's political rights. The fourth chapter was titled: The National Assembly's position on demands to amend the electoral law, starting from 1971 until 2005, which witnessed the amendment of the electoral law, granting Kuwaiti women the right to vote and run for office. The fifth chapter addressed the issue of the reality of Kuwaiti women's parliamentary representation after they obtained their political rights. The sixth chapter included the role of women in representing senior executive positions and public jobs in Kuwait. The most important finding of the research is the amendment of the electoral law to guarantee women their political rights by voting and running for municipal councils and the Kuwaiti National Assembly in 2005. This actually occurred in 2009, when four women won and secured their seats in the National Assembly, giving them the opportunity to assume senior sovereign and executive positions, such as ministerial portfolios in successive Kuwaiti governments.
Keywords: Women, National Assembly, Political Representation, Kuwaiti Election Law.

المقدمة:

تنـال الدراسـات الاجتماعيـة المختصـة بالمـرأة أهميـة كبـيرة، كونهـا تمـس البنيـة الداخليـة للمجتمعـات، وتشـكل احـدى أسـس التاريـخ الاجتماعـي، كـما تمثـل المـرأة احـد اهـم

ركائـز المجتمعـات المتحـضرة.

كان لاكتشـاف النفـط أهميـة كبـيرة في حيـاة المجتمعـات، لمـا احدثـه مـن نهضـة اقتصاديـة كبـيرة اثـرت في مناحـي الحيـاة البشريـة كافـة، منهـا قضيـة تمكين المـرأة، إذ شـهدت دولـة الكويـت تطـوراً ملحوظـاً في مجـال الحقـوق السياسـية للمـرأة، لا سـيما في العقـود الأخـيرة، مارسـت المـرأة الكويتيـة ادواراً اجتماعيـة وتعليميـة واقتصاديـة فعالـة منـذ اسـتقلال الكويـت في ١٩ حزيـران ١٩٦١. إذ شـهدت حركـة المطالبـة بالحقـوق السياسـية للمـرأة الكويتيـة مراحـل عـدة بـدءً مـن عـام ١٩٧١، عندمـا تقـدم احـد نـواب مجلـس الامـة بمقـترح قانـون ينـص عـلى شـمول المـرأة بالانتخـاب والترشـح لمجلـس الامـة خـلال الفصـل التشريعـي الثالـث، الا ان مشـاركتها في الحياة السياسـية، سـواء بالترشـح او التصويـت لم يعـترف بهـا رسـيماً الا في عـام ٢٠٠٥، عندمـا تـم إقـرار حقوقهـا السياسـية بعـد تعديـل قانـون الانتخابـات.

وقـد شـكل هـذا القـرار محطـة مفصليـة في مسـيرة المـرأة الكويتيـة السياسـية، إذ فتـح امامهـا البـاب للمشـاركة الفاعلـة في مجلـس الامـة والمجالـس البلديـة، وهـذا مـا تحقـق في انتخابـات مجلـس الامـة التـي جـرت في ١٦ أيـار ٢٠٠٩، إذ تمكنـت مـن الفـوز بأربعـة مقاعـد مـن اصـل خمسـين مقعـداً في مجلـس الامـة، فضـلاً عـن تسـنمها للمناصب السـيادية والتنفيذيـة العليـا كالحقائـب الوزاريـة في الحكومـات الكويتيـة المتعاقبـة، إضافـة إلى توليهـا الوظائـف الإداريـة الحكوميـة العامـة في المجـالات كافـة. مـما اسـهم بتغيـير العديـد مـن المفاهيـم التقليديـة المرتبطـة بـدور المـرأة في المجتمـع. ومـع ذلـك مـا زالـت المـرأة الكويتيـة تواجـه تحديـات عـدة تتعلـق بالتمثيـل السـياسي منهـا، التحديـات الثقافيـة والاجتماعيـة، وضعـف التمثيـل البرلمـاني بسـبب تأثـير الخطـاب الدينـي والعـرف القبـلي المؤثـر في خيـارات الناخـب الكويتـي.

اعتمـد الباحـث في دراسـته عـلى مجموعـة متنوعـة مـن المصـادر اهمهـا: المطبوعـات والمـواد الدسـتورية الرسـمية لدولـة الكويـت التـي تتعلـق بمجموعـة مـن التشريعـات والقوانـين التـي تنظـم عمـل المـرأة وتضمـن حقوقهـا، فضـلاً عـن الوثائـق العربيـة المنشـورة للأمانـة العامـة لمجلـس الامـة الكويتـي وهـي عبـارة عـن محـاضر لاجتماعـات مجلـس الأمـة تتضمن مناقشـات حـول حقـوق المـرأة، كـما كان للرسـائل الاطاريـح الاكاديميـة الجامعيـة دوراً في رفـد الدراسـة بمعلومـات قيمـة منهـا: رسـالة الماجسـتير للباحثـة منـاور عبـد اللطيـف العتيبـي بعنـوان: الحـراك السـياسي وأثـره عـلى الاسـتقرار السـياسي في دولـة الكويـت (٢٠٠٦-٢٠١٢). كـما اعتمـد الباحـث عـلى مجموعـة مـن الكتـب العربيـة منهـا: كتـاب المؤلفـة معصومـة المبـارك وعنوانه: المشـاركة السياسـية للمـرأة في دول مجلـس التعـاون:

الواقع والاستشراف المستقبلي، ندوة المرأة والسياسة ودورها في التنمية، الصادر عن المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة، قطر في نيسان ٢٠٠٢.

التعليم واثره في تنمية النشاط السياسي لدى المرأة في الكويت:

قادت التطورات الاقتصادية التي احدثها ظهور النفط إلى نهضة كبيرة في الكويت شملت جميع القطاعات السياسية الاقتصادية والاجتماعية والفكرية وبضمنها قطاع[١] التعليم الذي انتقل في عام ١٩٣٦م[٢]، من تعليم بدائي في المساجد اعتمد على الكتاتيب إلى التعليم الحديث تم خلالها انشاء المدارس الحكومية واصدار مناهج تعليم حديثة[٣]، بعد ان ادرك المسؤولون في الكويت عجز التعليم التقليدي عن الايفاء بمستلزمات التطور والتنمية في العلوم والتقنية لتحقيق التقدم المنشود وضع التعليم تحت الاشراف الحكومي المباشر عن طريق مؤسسة تعنى بالتربية والتعليم اطلق عليها دائرة المعارف[٤]، وبالتزامن مع النهوض بالواقع التعليمي بدأت تتعالى الاصوات المطالبة بضرورة تعليم المرأة وزجها في سوق العمل، وقد اسهمت النهضة التعليمية في الكويت على تذليل العقبات امام المرأة للعمل في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي[٥].

وبذلت حكومة الكويت جهوداً كبيرة في نشر التعليم وتوسيع نطاقة[٦]، بدليل النمو في ميزانية دائرة المعارف التي بلغت نحو (٣٧,٠٠٠,٠٠٠) سبع وثلاثون مليون ربية، خلال المدة من كانون الثاني ١٩٥٤، لغاية تشرين الاول ١٩٥٤، والزيادة النسبية في عدد التلاميذ الملتحقين بالمدارس، إذ بلغ عدد الطلبة المنتظمين في دوام المدارس الحكومية بنحو (١٨٣٠) الف وثمانمائة وثلاثون طالب وطالبة خلال عام ١٩٤٠، منهم نحو (٣٣٠) ثلاث مائة وثلاثون طالبة موزعة على (١٠) مدارس بنات حكومية، ليرتفع العدد إلى نحو (١٥٣٠٠) خمسة عشر الف وثلاثمئة طالب وطالبة عام ١٩٥٥، بضمنهم نحو (٥٢٠٠) خمس الاف ومئتان طالبة مقسمة على (٥١) مدرسة بنات حكومية في عموم إمارة الكويت[٧].

ساهم النشاط التعليمي في نشر الوعي الثقافي بين النساء في الكويت، إذ اقيمت اول ندوة في تشرين الثاني ١٩٥٣[٨]، شاركت بها مجموعة من الطالبات وبعض النساء الكويتيات، طالبن خلالها بحقوق المرأة وتوفير المساواة مع الرجل في بعض الانشطة العلمية والادبية والثقافية، كما طالبن بإنشاء المسارح في المدارس الثانوية للبنات وفتح دور للسينما، كما طرحت فكرة إنشاء جمعية نسائية عبر تقديم طلب للحكومة الكويتية هدفها التصدي للمطالبة بحقوق المرأة، الا ان هذا الطلب ظل معلقاً الى ما بعد استقلال الكويت

عام ١٩٦١، ثم جاءت موافقة حاكم الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح[٩] عام ١٩٦٢، على تأسيس اول حركة نسائية في الكويت حملت اسم (**جمعية النهضة النسائية**) ترأستها السيدة لولوة القطامي[١٠] كأول جمعية تصدت للمطالبة بحقوق المرأة ورعاية النشاط النسوي في الكويت[١١]، وتم تسجيلها رسمياً في ١٧ كانون الثاني ١٩٦٣، ثم انبثق عنها تأسيس «الاتحاد الكويتي للجمعيات النسائية» في تموز ١٩٦٤[١٢]، الذي عقد مؤتمره الاول واشار فيه إلى ضرورة بروز دور الجمعيات النسائية في ضوء التطور الذي لحق بوضع المرأة الخليجية من حيث التعليم او العمل او المشاركة في الرأي العام، بين فيه مجموعة من الاهداف منها تمثيل الجمعيات النسائية وتحقيق التضامن بينها، والعمل على توثيق الاتصالات مع الاتحادات النسوية الخليجية والعربية والدولية والمشاركة في المحافل الاقليمية والدولية النسوية كافة[١٣]. وقد انعكس وعي المرأة وتجلى صداه في انطلاق الصحافة النسائية، إذ صدرت (**مجلة أسرتي**) كأول مجلة نسائية كويتية عام ١٩٦٥، ترأست تحريرها غنيمة المزوق، ساهمت هذه المجلة برفع الوعي الثقافي لدى النساء[١٤]. وبالتالي كان الاهتمام بقضية تمكين المرأة وضرورة مشاركتها في مختلف مجالات الحياة تحقيقاً لعملية المساواة والتنمية[١٥]. يمكن القول ان التعليم كان النواة الاولى التي ساهمت في تمكين المرأة الكويتية تمهيداً لمحاولة دخولها ومن ثم نجاحها في العمل السياسي والاقتصادي، بعد ادراكها للدور الملقى على عاتقها في المساهمة مع الرجل في إدارة بلادها.

العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية للمرأة:

تواجه مشاركة المرأة السياسية في المجتمعات الشرقية صعوبات كثيرة وتتأثر بعوامل عدة تسهم في وضع العقبات في طريقها[١٦]، بسبب الاعراف والتقاليد المتوارثة التي يمكن عدها اكثر القيود والعراقيل التي تواجه طموح المرأة في كثير من الاحيان، وبما ان الاسرة تمثل الدعامة الاولى التي تكون شخصية المرأة وتمكنها من مواجهة قيود المجتمع التي تنظر إلى المرأة على انها كائن ضعيف غير قادر على اداء المهام القيادية في مجتمعها[١٧]، فأنها تغرس القيم والعادات المتوارثة وتحاول الحفاظ عليها، وبالتالي فأن اي محالة تغيير او خروج عن هذا الاطار تُعد تمرداً على الاعراف الاجتماعية وتعاليم العقيدة الإسلامية فتنشأ المرأة غالباً غير قادرة على فهم متطلبات مجتمعها في ظل ثقافة رجولية يكون فيها الرجل مسؤولاً عن إدارة حياتها[١٨].

ومن جهة اخرى، نجد ان هناك عزوفاً لدى النساء عن المشاركة في العمل السياسي بسبب الفهم القاصر والتفسير الخاطئ للدين الإسلامي، فهناك الكثير

من النساء من تعتقد ان العمل السياسي يقتصر على الرجل فقط وان مشاركتها في مثل هذه الاعمال تتنافى مع الدين والعقيدة الإسلامية[١٩]، حسب التفسير المتداول لقوله تعالى «**الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ**[٢٠]» وانطلاقاً من هذا التفسير المحدود لمعنى هذه الآية اصبح تطور المرأة بطيئاً فأن القيم المجتمعية لن تغير خطابها الديني الا بعد مرور مدة طويلة من الزمن تجدد خلالها الفقه الإسلامي بما يتماشى مع آلية التطور المجتمعي، وتصويب القيم الخاطئة التي تحرم المرأة من ممارسة حقها في المشاركة بالعملية السياسية[٢١].

ومن جانب آخر، افتقرت المنطقة العربية على وجه العموم إلى القيادات النسوية حتى اوقات متأخرة بسبب اللامبالاة والانشغال في إدارة الاسرة.. كما ان ابرز العوامل التي كانت تحد من امكانية وصول المرأة للعمل السياسي هو قلة الخبرة في استيعاب طبيعة الانظمة السياسية[٢٢]، فضلاً عن انعدام الثقة وضعف الجانب الثقافي لدى الكثير من النساء، إذ لا يكترثن لأهمية اصواتهن في الانتخابات، وفي كثير من الاحيان يجبر ولاة الامر النساء على الادلاء بأصواتهن في الانتخابات لصالح الرجل من اجل تعزيز الحضور الطائفي او القبلي..[٢٣]

التشريعات والقوانين الكويتية المتعلقة بالحقوق السياسية للمرأة:

تُعد الكويت دولة ديموقراطية حسب ما جاء في المادة (السادسة) من الباب الأول ((الدولة ونظام الحكم)) من الدستور الكويتي[٢٤]، إذ نصت هذه المادة على ان : «**نظام الحكم في الكويت ديموقراطي، السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعاً، وتكون ممارسة السيادة على الوجه المبين بهذا الدستور**[٢٥]» كما ضمن الدستور الكويتي الحقوق السياسية للمرأة في المادة (التاسعة والعشرون) ضمن الباب الثالث ((الحقوق والواجبات العامة))، إذ جاء فيها: « **الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس او الأصل او اللغة او الدين**[٢٦]»، هذه النصوص الدستورية التي تم الاستناد عليها للمطالبة بمنح المرأة الكويتية حقوقها السياسية الكاملة، وفي مقدمتها الحق في المشاركة السياسية في الترشح والانتخاب[٢٧]، الا ان القانون الانتخابي رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٢[٢٨]، استثنى النساء من حقها في المشاركة السياسية انتخاباً وترشيحاً لمجلس الامة[٢٩].

موقف مجلس الأمة من المطالبات بتعديل قانون الانتخابات:

استمرت حركة المطالبة بالحقوق السياسية للمرأة الكويتية ومرت بمراحل عدة بدءً من عام ١٩٧١، عندما تقدم احد نواب مجلس الامة بمقترح قانون ينص على

شمول المرأة بالانتخاب والترشح لمجلس الامة خلال الفصل التشريعي الثالث، الا ان ذلك المقترح واجه معارضة شديدة وبخاصة من قبل الجهات الموالية للتيار السلفي الإسلامي[٣٠].

ومن جهتها، اعترضت جمعية النهضة النسائية المذكورة على قانون الانتخابات عبر عريضة رفعتها إلى رئيس مجلس الامة الكويتي وولي العهد، تضمنت مطالب عدة جلها سياسياً تتعلق بالحقوق السياسية للنساء وبخاصة تعديل قانون الانتخابات ومنح المرأة حق التصويت بالانتخابات والترشح لعضوية مجلس الامة. وبعد ثلاث جلسات عقدها مجلس الامة لمناقشة ما جاء من مطالب في تلك العريضة، فشلت مساعي جمعية النهضة في الحصول على الحقوق السياسية للمرأة، بسبب المعارضة الشديدة لمطالبها داخل مجلس الامة[٣١]. وتوالت جهود جمعية النهضة للمطالبة بتعديل المادة الأولى من قانون الانتخابات بحملات تثقيفية متتابعة تمثلت بعقد الاجتماعات والحث على القيام بمسيرات منظمة وعقد لقاءات مع القيادات السياسية وبعض نواب مجلس الامة، فضلاً عن رفع نحو سبع دعاوى قضائية امام المحاكم الإدارية وتقديم الطعون امام المحكمة الدستورية لمحاولة تعديل المادة الأولى من قانون الانتخابات، الا انها فشلت في تحقيق مساعيها بعد رد المحكمة الدستورية لتلك الطعون المقدمة بشأن قانون الانتخابات لأسباب شكلية[٣٢].

وفي خضم هذه الإشكاليات، تقدم امير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح[٣٣]، في ١٦ آيار ١٩٩٩، بمبادرة عبر فيها عن رغبته بمنح المرأة حقوقها السياسية التي كفلها الدستور كافة ابرزها ممارسة حقها في الانتخاب والترشح للمجلس النيابي[٣٤]، وتلبيةً لرغبة امير البلاد ضمنت الحكومة ممثلةً برئيس مجلس الوزراء سعد العبد الله[٣٥]، هذه المبادرة مرسوماً بقانون رقم (٩) في ٢٥ آيار ١٩٩٩، لتعديل المادة الأولى من قانون الانتخابات رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٢[٣٦]، وجاء التعديل بالصورة التالية: (**لكل كويتي بالغ من العمر احدى وعشرون عاماً ميلادياً كاملاً حق الانتخاب..**) والحق المرسوم بمذكرة تفسير تؤكد مكانة المرأة الكويتية في بناء المجتمع وتقدمه[٣٧]، لاقت هذه المبادرة ترحيباً واسعاً لدى المجتمع النسوي الكويتي عبرن من خلالها عن شكرهن وتقديرهن بعد طلبهن لقاء أمير البلاد، الذي اكد مساندته لحقوق المرأة السياسية بقوله:» **انا واثق تمام الثقة من قدرة النساء على العمل الجاد..**» وأضاف قائلاً:» **ان الوقت قد حان لإعطاء المرأة الكويتية حقها السياسي**»[٣٨].

ومن الجدير بالذكر، ان المبادرة المذكورة لأمير الكويت تزامنت مع حل مجلس الامة، والاستعداد لإجراء

انتخابات جديدة، فكان التنافس على اشدة بين المرشحون لمجلس الامة، فكان الرفض للمبادرة الاميرية ضمن الاجندات السياسية للمرشحون، وبالرغم من ذلك كان توقع المساندين لحقوق المرأة بأن هذه الأصوات هي مجرد دعاية انتخابية ستختفي بمجرد ظهور نتائج الانتخابات وسيمرر المرسوم بقانون الخاص بتعديل قانون الانتخابات بمجرد عرضه على مجلس الامة القادم سيما وانه يحمل تأييداً سياسياً يتمثل برغبة ودعم امير الكويت.. وبعد اجراء الانتخابات وتشكيل الدورة التاسعة لمجلس الامة عام ١٩٩٩، تم اقتراح تعديل المادة الأولى من قانون الانتخابات لمناقشتها ومن ثم التصويت عليها ضمن اعمال مجلس الامة، الا ان المعارضين للحقوق السياسية للمرأة تمكنوا من عرقلة اقتراح تعديل المادة الأولى بعد التصويت عليها، إذ تم رفضها بأغلبية (٤١) نائباً من مجموع (٦٢) نائباً[٣٩]. كانت نتيجة التصويت صدمة جديدة للمرأة الكويتية، الا ان ذلك يثنيها عن الاستمرار بالمطالبة بحقوقها السياسية وبخاصة بعد حصولها على دعم بعض نواب مجلس الامة المؤيدين لهذه الحقوق[٤٠].

ومن جهتها، تقدمت الحكومة الكويتية بطلب آخر في محاولة منها لتعديل قانون الانتخابات في ٩ آذار ٢٠٠٢، لكن طلبها لم تمت مناقشته بسبب رفضه من قبل اللجنة القانونية في مجلس الامة[٤١]. وفي محاولة اخرى، تقدمت الحكومة الكويتية في تشرين الأول ٢٠٠٣، بطلب لمجلس الامة وهو عبارة عن مشروع قانون لمنح المرأة حق التصويت والترشح للانتخابات البلدية، الا ان اللجنة النيابية المسؤولة عن مناقشة المشروع رفضته بعد مرور خمسة اشهر من تقديمه[٤٢].

واستناداً إلى ما سبق، دعت جمعية النهضة النسائية وبدعم من جهات عدة مدافعة عن حقوق المرأة إلى القيام بتجمع امام مجلس الامة الكويتي صباحاً قبل بدء الجلسة العلنية يحملن لافتات كتبت عليها شعارات منها:» **آن الأوان لحقوق المرأة السياسية وحقوقنا الدستورية ومطالبنا الشرعية**»..، وفي الوقت ذاته قامت الجهات المعارضة لحقوق المرأة السياسية المدعومة من التيار الإسلامي السلفي بدعوة مناصريها إلى القيام بتجمع لها امام مجلس الامة للضغط عليه تحمل شعارات مناهضه لحقوق المرأة طبع عليها:» **لا لحقوق المرأة» و» حقوق المرأة في بيتها**»[٤٣].

وتماشياً مع ما تم ذكره، اقترح مجلس الوزراء الكويتي في أيار ٢٠٠٤، مشروع تعديل قانون الانتخابات بما يسمح للمرأة ممارسة حقها في الانتخاب والترشح لمجلس الامة، عبر بيان جاء فيه:» انه ضمن إطار حرص الحكومة على توسيع المشاركة الشعبية في المجالس النيابية اقترح المجلس مشروع قانون بتعديل

المادة رقم (١) من قانون الانتخابات رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٣، بما يسمح للنساء من ممارسة حقهن في الانتخاب والترشح للمجلس النيابي»[٤٤]. حدثت بعدها نقاشات حادة ومطولة بين أعضاء مجلس الامة استمرت لمدة عام كامل تقريباً بشأن المقترح الأخير وما بين مؤيد ومعارض حسم الامر في ١٦ أيار ٢٠٠٥[٤٥]، من خلال التصويت لصالح مقترح مجلس الوزراء الخاص بتعديل نص المادة الأولى من قانون الانتخابات بموافقة (٣٥) عضواً من الحاضرين ومعارضة (٢٣) عضواً وامتناع واحد عن التصويت، مع اشرط ان تلتزم المرأة بأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية[٤٦].

ومن الجدير بالذكر، ان ردود فعل الشارع الكويتي كانت متباينة بين مؤيد ومعارض حول حصول النساء على حقوقهن السياسية، إذ يرى المعارضون ان حرية المرأة في الخليج مقيدة تخضع للعوامل الدينية التي تتركز في قوامة الرجال على النساء في الإسلام، فضلاً عن البنية الاجتماعية والأخلاقية المحاطة بالقيم والعادات والتقاليد المتعارف عليها في المجتمع الكويتي خاصة والخليجي بشكل عام[٤٧]. بينما يرى المؤيدون ضرورة المساواة بين الرجل والمرأة بالحقوق السياسية، فيؤيدون تماماً خطوة نقل المرأة من كونها ربة بيت فحسب إلى العمل السياسي استناداً لآراء الفقهاء التي تنفي حرمان الإسلام للمرأة من المشاركة في سوق العمل والحياة العامة، وبذلك فهم يرون ان ليس هناك ما يمنع من حصول المرأة على حقوقها السياسية وتوليها المناصب القيادية والإدارية في الدولة[٤٨]. ومهما يكن من امر، وبهدف تهيئة المرأة للمشاركة في الانتخابات استضافت الحكومة الكويتية في ٢٠٠٥، برنامجاً يرعاه المعهد الوطني الأميركي وجمعيات نسائية كويتية شاركت فيه ستون سيدة من مختلف البلدان العربية، تولت تدريبهن ثمان خبيرات اميركيات من خلال اقامت ورش عمل تدريبية استهدفت تزويد المشاركات بمهارات إدارة الحملات الانتخابية وكيفية التواصل مع الناخبين والظهور الإعلامي[٤٩].

واقع التمثيل النيابي للمرأة الكويتية بعد حصولها على حقوقها السياسية:

نالت المرأة الكويتية حقوقها السياسية في ١٦ أيار ٢٠٠٥، أي بعد حراك دام لنحو ٤٤ سنة تقريباً من بدء الحياة البرلمانية وانتخابات مجلس الامة، وخاضت تجربتها الانتخابية الأولى، عندما توجهت النساء الكويتيات إلى صناديق الاقتراع للإدلاء بأصواتهن في ٤ نيسان ٢٠٠٦[٥٠]، معلنةً بذلك بدء انطلاق التاريخ السياسي للمرأة الكويتية، في الانتخابات التكميلية للمجلس البلدي كمرشحة وناخبة عن الدائرة الخامسة، لاختيار مرشح من اصل تسعة

مرشحين تقدموا لاحتلال مقعد شاغر، اثر خلو مقعد رئيس المجلس البلدي آنذاك عبد المحيلبي بعد تسلمه حقيبة وزير الدولة لشؤون البلدية في الحكومة المركزية. فكانت هذه الانتخابات فرصة كبيرة لتمارس من خلالها المرأة الكويتية حقها الدستوري والقانوني في هذه العملية الديموقراطية، فتقدمت سيدتين لمنافسة سبعة مرشحين من الرجال، عن الدائرة المذكورة التي بلغ اجمالي الناخبين فيها وقتذاك نحو (٢٨١٨٨) ثمان وعشرون الفاً ومائه وثمان وثمانون ناخب وناخبة، وبنسبة تصويت بلغت نحو (٣٨٪) من اجمالي الناخبين، فحصل خلالها الفائز الأول المرشح يوسف صويلح على (٥٤٣٦) خمسة الاف واربعمائة وست وثلاثون صوتاً، فيما حصلت المرشحة المهندسة جنان بوشهري على المركز الثاني بمجموع (٣٦٢٩) ثلاث الاف وستمئة وتسع وعشرون صوتاً[٥١]، وبالرغم من خسارتها بالانتخابات، الا انها تمكنت من تحقيق المركز الثاني متفوقة بذلك على عدد من المرشحين الرجال[٥٢].

اما على مستوى انتخابات مجلس الامة فقد جاءت اول مشاركة للمرأة الكويتية في انتخابات عام ٢٠٠٦، وبالرغم من الحماس والرغبة التي ابدتها النساء من خلال المشاركة الفاعلة في الانتخابات، إذ تشير الاحصائيات الى ان اجمالي الناخبات من النساء بلغت نحو (٢٠٠) الف ناخبة من مجموع (٣٦١) الف ناخب وناخبة، وبنسبة مشاركة من النساء بلغت نحو ٥٥٪، وبالرغم من هذه المشاركة الفاعلة للنساء وتفوقها على مشاركة الرجل، الا انها لم تحصل على اكثر من ٧٪ من أصوات المقترعين في عموم الدوائر الانتخابية[٥٣]. وهذا يدل على ان حظوظها في اول تجربة برلمانية تخوضها لم تكن جيدة، بسبب عدم تمكنها من الفوز بمقعد واحد في البرلمان. ويمكن ان يعزى هذا الفشل لأسباب عدة أهمها قصر المدة الزمنية الواقعة بين حصول المرأة على حقوقها السياسية وموعد اجراء الانتخابات البرلمانية، وهو ما اسهم في تقليل فرص فوزها بمقعد برلماني، والافتقار إلى التجربة الانتخابية وعدم معرفة الناخب بالنساء المرشحات، فضلاً عن تشتت الأصوات بسبب زيادة عدد المرشحات في الدائرة الانتخابية الواحدة اللاتي بلغن نحو تسع نساء في الدائرة[٥٤]. وهذه دلالة واضحة على العشوائية وعدم التنسيق بين المرشحات الامر الذي قلل فرص نجاحهن، ناهيك عن برامج بعض المرشحات غير الواقعية والتي لا تنسجم مع عادات وتقاليد المجتمع الكويتي الذي لم يعد مهيأ بعد لوجود نساء في البرلمان، كما يمكن القول ان بعض أولياء الأمور ممن تأثروا بخطابات المرشحين اجبروا النساء كزوجاتهم او بناتهم لانتخاب مرشحين حسب قناعاتهم

الشخصية، لذلك فمن الغالب ان يصب الصوت النسائي لصالح دعم المرشحين من الرجال الذين يجتهدون للتأثير على المرأة من خلال تقديم البرامج التي تهمها[٥٥]. اما الرؤية الاكاديمية لتحليل الإخفاق السياسي للمرأة، فقد حددها الدكتور عبد الله الغانم أستاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت بثلاث عوامل هي **اولاً: البعد الديني** المتمثل برأي التيارات الإسلامية التي تعارض المشاركة السياسية للنساء ولا تؤيد دخول المرأة للبرلمان، و**ثانياً: البعد التاريخي**، متمثلاً بحداثة عهد المرأة بالعمل البرلماني، و**ثالثاً: البعد الاجتماعي**، وهذا البعد يتركز على تركيبة المجتمع الذكوري والقبلي الذي يعارض وصول المرأة للبرلمان. ويبدو ان هذه العوامل كانت مؤثرة جداً وتشكل عقبة في التمثيل السياسي للمرأة الكويتية، بدليل تكرر الإخفاق السياسي في انتخابات مجلس الامة التي جرت خلال عام ٢٠٠٨، إذ لم تتمكن اي مرشحة من الفوز والحصول على أي مقعد في المجلس النيابي[٥٦].

وما يحسب للمرأة الكويتية انها وبالرغم من عدم فوزها وإخفاقها في دورتين برلمانيتين متتاليتين، هو إصرارها على الاستمرار والمشاركة في التمثيل السياسي، فبعد عام واحد حققت المرأة الكويتية نجاحاً باهراً في الحياة السياسية والذي تمثل في الفوز في انتخابات مجلس الامة التي جرت في ١٦ أيار ٢٠٠٩، إذ تمكنت اربع نساء من الفوز بأربعة مقاعد من اصل خمسين مقعداً في مجلس الامة وهن كل من :(معصومة المبارك ورولا دشتي واسيل العوضي وسلوى الجسار)، وهو ما يمثل نسبة ٨٪ من مقاعد المجلس[٥٧].

وبالرغم من حداثة المرأة الكويتية في مجلس الامة، إلا أنها ابلت بلاءً حسناً وكان لها دوراً بارزاً في العملية السياسية من حيث المراقبة وتشريع القوانين، إذ ساهمت في اعداد وتشريع أربعة قوانين تخص المرأة كقانون الرعاية السكنية، وتعديل قانون إقامة الأجانب الذي انصف المرأة الكويتية في الحصول على الإقامة لزوجها وابنائها، وتشريع قانون التعليم والرعاية الصحية المجانية، إضافة إلى تعديل المادة (١٥) من قانون الخدمة المدنية، فضلاً عن اجراء التعديلات على قانون التأمينات الاجتماعية، كما شاركن في العديد من لجان المجلس، وكن الأكثر حضوراً والتزاماً في هذه اللجان[٥٨].

دور المرأة في تمثيل المناصب التنفيذية العليا والوظائف العامة في الكويت:

بعد ان تمكنت المرأة الكويتية من نيل حقوقها السياسية وحصولها على التمثيل النيابي سعت في الوقت ذاته لتنتقل إلى العمل الوظيفي، فتقلدت مناصب تنفيذية قيادية عدة، منها: تولي حقائب وزارية في الحكومات الكويتية المتعاقبة، ومنصب وكيلة وزير وسفيرة في بعض البلدان،

إضافة إلى الاعتماد عليها في إدارة بعض دوائر الدولة، فضلاً عن تمثيلها الواضح في المجالات الاكاديمية والإعلامية والاقتصادية والتجارية والاعمال الاجتماعية، كما دخلت المرأة الكويتية المؤسسة القضائية بصفة مدعية عامة او محامية [٥٩].

في ما يلي جدول يوضح المناصب الوزارية التي تولت إدارتها المرأة الكويتية ضمن مدة البحث[٦٠]:

ت	اسم الوزيرة	الحقيبة الوزارية	تاريخ التعيين
١	معصومة المبارك	وزيرة التخطيط والتنمية الإدارية	١٣ نيسان ٢٠٠٥[٦١]
٢	نورية الصبيح	وزيرة التربية والتعليم العالي	٢٦ اذار ٢٠٠٧[٦٢]
٣	موضي الحمود	١-وزيرة الدولة لشؤون الإسكان	نيسان ٢٠٠٨
٤	موضي الحمود	٢-وزيرة الدولة لشؤون التنمية	كانون الثاني ٢٠٠٩[٦٣]

ومن جانب آخر، شاركت المرأة في بعض الوظائف العامة، إذ تم إنشاء دائرة الشرطة المجتمعية مرتبطة بوزارة الداخلية عام ٢٠٠٨، هدفها العمل على إيجاد الحلول لمشاكل الاسرة والحد من العنف ضد النساء والأطفال، ولهذا الغرض تم توظيف وتدريب عدداً النساء ممن يرغبن العمل بهذا المجال[٦٤].

وفي سياق متصل، تم تشكيل لجنة سيدات الاعمال الكويتية التي تعنى بسوق البورصة النسائية عام ٢٠٠٩، برعاية الجمعية الاقتصادية الكويتية، هدفها تشجيع المرأة وتمكينها لتكون قيادية ناجحة واي موقع من مواقع العمل[٦٥].

واللافت للنظر، ان مشاركة المرأة الكويتية جاءت في المرتبة الأولى على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي في التمثيل السياسي سواء كان في المجالس التشريعية او المناصب التنفيذية العليا والوظائف العامة ، إذ شكلت الكويت نسبة ١٤٪، وبعدها مملكة البحرين بنسبة ١٣٪، تليها دولة الامارات العربية بنسبة ١٠٪، ثم سلطنة عُمان حلت بالمرتبة الربعة بنسبة ٩٪، وجاءت المملكة العربية السعودية وإمارة قطر بالمرتبة الأخيرة من حيث المشاركة السياسية للمرأة[٦٦].

الخاتمة:

واجهت التطلعات المشروعة للمرأة الكويتية عواقب عدة تمثلت بالعوامل الاجتماعية التي تركزت على تركيبة المجتمع القبلي الذكوري الذي يعارض التمثيل السياسي للنساء، والعامل الديني المتمثل برأي التيارات الإسلامية المتشددة التي تمنع المشاركة السياسية للمرأة، ولا تؤيد دخول المرأة للبرلمان.، ويبدو ان هذه العوامل كانت مؤثرة جداً وتشكل عقبة في التمثيل السياسي للمرأة الكويتية. الا ان رغبتها في الانتقال من مرحلة المشاركة إلى مرحلة صنع القرار السياسي وادراكها للدور الملقى على عاتقها في إدارة بلادها جعلها تعمل على مواجهة تلك العقبات بخطوات علمية مدروسة، فكان التعليم النواة الأولى التي ساهمت في تمكين المرأة الكويتية وبروزها على الساحة السياسية، فضلاً عن ان رؤيتها في المطالبة بحقوقها السياسية استندت على الدستور والقرارات التشريعية والقوانين النافذة في البلاد التي تدعوا الى المساواة، ناهيك عن الدعم الذي حظيت به من قبل السلطة الحاكمة التي بذلت جهوداً حثيثة لإزالة العوائق التي تحول دون تحقيق المرأة لتطلعاتها في المجالين التشريعي والتنفيذي وتبنيها بشكل جدي لحقوق المرأة، إذ أسهمت الحكومة بتعديل القوانين النافذة وتشريع قوانين وإصدار مراسم اميرية داعمة للمرأة.

فنالت المرأة الكويتية حقوقها السياسية عام ٢٠٠٥، بعد حراك دام لنحو ٤٤ سنة تقريباً من بدء الحياة البرلمانية وانتخابات مجلس الامة، توجت جهودها بفوزها بأربعة مقاعد في الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٩، اثبتت من خلالها المكتسبات الاجتماعية والسياسية التي حصلت عليها المرأة وقدرتها على المشاركة في صنع القرار ورسم سياسة الدولة العليا من خلال التمثيل السياسي وتوليها للمناصب القيادية والإدارية، كالتمثيل النيابي وترأس الحقائب الوزارية، ومختلف المناصب الحكومية الخدمية في مفاصل الدولة مثل السفيرة ورئيسة الجامعة ورئيسة مجلس الادارة.، فضلاً عن اسهامها الفاعل في الحراك الثقافي والفكري داخل المجتمع عبر ابداعها في المجالات الفنية والادبية.

الهوامش والتعليقات:

١-مفيد الزيدي، بداية النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الاول من القرن العشرين، الطبعة الاولى، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (ابو ظبي، ١٩٩٨)، ص٥٠-٥٢.

٢-فاطمة حافظ، تمكين المرأة الخليجية جدل الداخل والخارج، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (أبو ظبي، ٢٠١٨)، ص٤٧.

٣-اسماعيل القباني ومتى عقراوي، تقرير عن التعليم بالكويت، مطابع دار الكتاب العربي، (مصر، ١٩٥٥)، ص٤٤.

٤-دائرة المعارف: تم إنشاؤها في ١٦ تشرين الأول ١٩٣٦، بأمر امير الكويت آنذاك الشيخ احمد الجابر الصباح مكونة من (١٢) عضواً منتخباً، كانت مسؤوليتها تنظيم وتطوير النظام التعليمي في الكويت باعتماد نظام ومنهاج المدارس في العراق، واستدعت لأجل هذا الغرض دعوة مجموعة من المدرسين من مختلف بلدان الوطن العربي كالعراق وفلسطين والمغرب العربي ومصر، وكذلك ارسال بعثات من الطلبة الكويتيين للدراسة في تلك البلدان لإكمال تحصيلهم العلمي، كما كانت دائرة المعارف مسؤولة عن تمويل التعليم بعد ان كان يعتمد على التبرعات، عن طريق خصم ٠,٥٪ من قيمة الجمارك ، وبعد استقلال الكويت عام ١٩٦١م، تم تشكيل الحكومة الكويتية وكانت وزارة المعارف ضمن حقيبتها الوزارية التي تم تغيير اسمها عام ١٩٦٢م، إلى وزارة التربية والتعليم؛ للمزيد ينظر: عبد الله خالد الحاتم، من هنا بدأت الكويت، الطبعة الثانية، مطبعة دار القبس، (الكويت، ١٩٨٠)، ص٧٧-٨٥؛ جديع العجمي، دائرة المعارف الكويتية، الجزء الاول، مكتبة آفاق، (الكويت، ٢٠٢٠)؛ خالد فهد الجار الله، تاريخ الخدمات الصحية في الكويت من النشأة حتى الاستقلال، مركز البحوث والدراسات الكويتية، (الكويت، ١٩٩٦)، ص٤٧.

٥-نرمين يوسف الحوطي، دور المرأة الكويتية في تنمية السياسة والاقتصاد والمعرفة في الكويت، صحيفة الكلمة، (لبنان)، في ٢٠٢٢/١٠/٢٤. على الموقع الالكتروني:

https://www.alkalimaonline.com

٦-عبد المالك خلف التميمي، الحداثة والتحديث في دول الخليج العربي منذ منتصف القرن العشرين، سلسلة عالم المعرفة، (الكويت، ٢٠١٨)، ص١١٤.

٧-اسماعيل القباني ومتى عقراوي، المصدر السابق، ص٤٣-٤٤.

٨-نرمين يوسف الحوطي، المصدر السابق.

٩-عبد الله السالم الصباح: ولد عام ١٨٩٥م، تولى رئاسة المجلس التشريعي عام ١٩٣٨م، ثم اصبح رئيساً لمجلس الشورى، تولى حكم إمارة الكويت عام ١٩٥٠م، بعد وفاة الشيخ احمد الجابر. شهد عهده احداث مهمة منها: حصول الكويت على استقلالها على اثر الغاء معاهدة الحماية واستبدالها بمعاهدة الصداقة مع بريطانيا، وفي تموز ١٩٦١، نالت الكويت عضوية الجامعة العربية، حصلت إمارة الكويت على عضوية الامم المتحدة في ١٧ آيار ١٩٦٣، كما شهد عهده نمواً اقتصادية كبير بسبب ارتفاع صادرات النفط. توفي في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٦٥؛ ينظر: رافد عبد الرضا عيلان الخفاجي، الكويت وقضايا الخليج والجزيرة العربية ١٩٥٠ – ١٩٧١، أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية التربية

بجامعة البصرة ٢٠٠٩، ص١٧؛ رياض نجيب الريس، الخليج العربي ورياح التغيير سلسلة قضايا راهنة، رياض الريس للكتب والنشر، (لندن، ١٩٨٧)، ص١٤؛ خير الدين الزركلي، الاعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والغربيين والمستشرقين، دار العلم للملايين،(بيروت، ١٩٨٠)، ص٨٨.

١٠-لولوة القطامي: هي لولوة عبد الوهاب عيسى القطامي، ولدت في الكويت عام ١٩٣٧، تلقت تعليمها في الكويت والعراق، ثم انتقلت بريطانيا لإكمال دراستها الجامعية، إذ تخرجت في كلية التربية جامعة ادنبرة البريطانية عام ١٩٦٠، واتقنت اللغتين الانجليزية والفرنسية وبعد عودتها إلى الكويت درست مادة اللغات في الثانوية، وشرعت بتأسيس جمعية النهضة النسائية عام ١٩٦٣، للمطالبة بحقوق المرأة، ثم ساهمت بتأسيس جمعية المعلمين الكويتيين عام ١٩٦٦، وتولت منصب امانة السر فيها، عينت اول مديرة لكلية البنات في جامعة الكويت عام ١٩٧٥، وتم اختيارها لعضوية اللجنة العليا لمحو الامية عام في العام نفسه، ساهمت بتأسيس المجلس العربي للطفولة والتنمية عام ١٩٨٧، وتم اختيارها كسفيرة لمنظمة اليونسكو لمحو الامية عام ١٩٨٧، شاركت في العديد من المؤتمرات والندوات ذات الصلة بالعمل التطوعي والاعلام والطفولة والمرأة العاملة والحركات النسائية..؛ ينظر: نوزاد عبد الرحمن الهيتي، الدور التنموي للمنظمات غير الحكومية : الجمعيات النسائية الخليجية نموذجاً، الطبعة الاولى، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية: دراسات استراتيجية، العدد ١٦٣، (ابو ظبي، ٢٠١١)، ص٣٤؛ عبد الله بدر الياسين، شقائق الرجال لولوة القطامي، صحيفة القبس، (الكويت)، في ٤ تشرين الاول ٢٠٠٥.

١١-مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، الحركة النسوية في الكويت، (لندن، ١٩٨٥)، ص٣٤.

١٢-نادية الدباس، النسوية في الكويت .. ٦٠ عام من السعي لانتزاع الحقوق، شبكة الجزيرة الاعلامية، (قطر)، في ١١ آذار ٢٠٢١. على الموقع الالكتروني :

https://www.aljazeera.net

١٣-صحيفة القبس، ١٩٦٢ ولادة اول تجمع رسمي الكويت الاكثر نشاطاً في الحركة النسائية خليجياً، صحيفة القبس، (الكويت)، في ١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٤. على الموقع الالكتروني:

https://www.alqabas.com

14- Abdulaziz A. Alazmi, Women's political and societal participation in Kuwaiti)

society. Between history, reality and hopes. The International Journal of Childhood and Women's Studies (IJCWS), Volume 4 No.1 (July2024), p.53.

١٥-نوف نشمي حسن العجمي، تحديات تمكين المرأة الكويتية في ضوء التغيرات السياسية الحالية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية - المجلة العربية للعلوم ونشر الابحاث، وزارة التربية ، الكويت، المجلد (الاول)، العدد (الثالث)، في ايلول ٢٠١٧، ص٦٧.

١٦-يحيى عبد الخضر عبدال، معوقات مشاركة المرأة الكويتية في عملية التنمية

في ضوء رؤية الكويت ٢٠٣٥، مجلة كلية الآداب، جامعة الاسكندرية، مصر، المجلد (٧٤)، العدد (١١٨)، في ٢٠٢٤، ص٢٧.
١٧-هند عبد العزيز القاسمي، المرأة في الامارات: تحديات التعليم والعمل واتخاذ القرار، جمعية الاجتماعيين، (الشارقة، ١٩٩٣)، ص٤٣-٤٤.
١٨-نوف نشمي حسن العجمي، المصدر السابق، ص٦٨.
١٩-مالك لفته مريدي المعالي، المرأة والتحديث في دولة الامارات العربية المتحدة ١٩٧١-٢٠٠٦، المجلة العربية للنشر العلمي، الاردن، عدد خاص / مؤتمر اسطنبول الدولي الخامس للعلوم الاجتماعية والإنسانية، في ٢٠٢٠، ص١٠٤.
٢٠-القرآن الكريم، سورة النساء، الآية ٣٤.
٢١-مالك لفته مريدي المعالي، المصدر السابق، ص١٠٤.
٢٢-هاشم عبد الرزاق صالح الطائي، التيار الاسلامي في الخليج العربي، (١٩٤٥-١٩٩١) دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الآداب بجامعة الموصل ٢٠٠٦، ص٢٠٦.
٢٣-حنان الزايد، ضعف اداء المرأة الكويتية سياسياً ادى الى تراجعها، صحيفة العرب، العدد (١٢٠١٣)، السنة (٤٣)، لندن في ٢٨ آذار ٢٠٢١.
٢٤-دستور الكويت: وضع المجلس التأسيسي في الكويت قانون عاماً لدولة الكويت اطلق عليه القانون الاعلى للدولة (الدستور) اصبح نافذاً بعد موافقة امير الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح على مضامينه في ١١ تشرين الثاني ١٩٦٢، بعد اجراء بعض التعديلات على عدد من المواد، ضم الدستور الكويتي ١٨٣، مادة مقسمة إلى خمس فصول، تم بموجبه تحديد شكل نظام الحكم في الكويت بوصفها إمارة دستورية وراثية، والإسلام دين الدولة الرسمي، يستند إلى المبادئ الديموقراطية، إذ يجمع بين الجوانب الايجابية للنظم الرئاسية والبرلمانية السائدة في البلدان الديموقراطية.. للمزيد ينظر: محاضر المجلس التأسيسي الكويتي عام ١٩٦٢، محضر الجلسة رقم ٢٥، المنعقدة في ٣٠ تشرين الأول ١٩٦٢، ص٤-٥؛ محاضر المجلس التأسيسي الكويتي عام ١٩٦٢، محضر الجلسة رقم ٢٧، المنعقدة في ٦ تشرين الثاني ١٩٦٢، ص٦-٧.
٢٥-مجلس الامة، دستور دولة الكويت الصادر في ١١ تشرين الثاني ١٩٦٢، الباب الاول: الدولة ونظام الحكم، المادة (٦)، ص٢.
٢٦-مجلس الامة، دستور دولة الكويت الصادر في ١١ تشرين الثاني ١٩٦٢، الباب الثالث: الحقوق والواجبات العامة، المادة (٢٩)، ص٦.
٢٧-احمد عبد الكريم سيف، المرأة في برلمانات دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة اراء حول الخليج العدد (٣)، المملكة العربية السعودية (جدة)، في ١

ايلـول ٢٠٠٤، ص٩٢-٩٤.
٢٨-المجلـس التأسـيسي، قانـون رقـم (٣٥) لسـنة ١٩٦٢م، في شـأن انتخابـات اعضـاء مجلـس الامـة، البـاب الاول (الناخبـون) المـادة (١) والبـاب الثـاني (الجـداول) المـادة (٨)، ص١-٦.
٢٩-عبـد اللـه مشـعل العنـزي، اتجاهـات الـرأي العـام الكويتـي في بعـض القضايـا السياسـية الكويتيـة: دراسـة ميدانيـة، مجلـة دراسـات الخليـج والجزيـرة العربيـة بجامعـة الكويـت، (الكويـت) في ٢٠٠٧، ص٤٧-٤٨.
٣٠-حسـين عـلي حسـن الصباغـة، الحكومـة المنتخبـة الواقـع والامنيـات، الطبعـة الاولى، مكتبـة آفـاق للنـشر والتوزيـع، (الكويـت، ٢٠١٤)، ص٩٧.
٣١-معصومـة المبـارك، المشـاركة السياسـية للمـرأة في دول مجلـس التعـاون: الواقـع والاسـتشراف المسـتقبلي، نـدوة المـرأة والسياسـة ودورهـا في التنميـة، المركـز العـربي للمصـادر والمعلومـات حـول العنـف ضـد المـرأة، قطـر في نيسـان ٢٠٠٢، ص٢١.
٣٢-سـامي خليفـة وغـادة الحبيـب، حلـم تحـول إلى حقيقـة مسـيرة المطالبـة بالحقـوق السياسـية للمـرأة الكويتيـة، وكالـة الانبـاء الكويتيـة (كونـا)، مركـز المعلومـات والابحـاث، (الكويـت، ٢٠٠٨)، ص١٥.
٣٣-جابـر الاحمـد الصبـاح: ولـد في الكويـت في ٢٦ ايـار ١٩٢٦، درس في مدرسـتي الاحمـدي والمباركيـة، عُـين مسـؤولاً عامـاً لمحافظـة الاحمـدي عـام ١٩٤٩، وفي عـام ١٩٥٩، عينـه الامـير عبـد اللـه السـالم الصبـاح رئيسـاً لـدار المـال والامـلاك العامـة ورئيسـاً لمجلـس النقـد الكويتـي، اصـدر في الاول مـن نيسـان عـام ١٩٦١، اول عملـه وطنيـة تحمـل توقيعـه، عُـين وزيـراً للماليـة والصناعـة بعـد اسـتقلال الكويـت في ١٩ حزيـران ١٩٦١، وفي ٣٠ تشريـن الثـاني ١٩٦٥، نُصـب رئيسـاً لمجلـس الـوزراء، بويـع وليـاً للعهـد في مجلـس الامـة بعـد تزكيـة الامـير لـه، تـولى الحكـم في ٣١ كانـون الاول ١٩٧٧، ليصبـح الامـير الثالـث عـشر للكويـت مـن اسرة آل الصبـاح، كان صاحـب فكـرة انشـاء مجلـس التعـاون الخليجـي الـذي انشـئ عـام ١٩٨١، وبعـد الاحتـلال العراقـي للكويـت في ٢ آب١٩٩٠، شـكل حكومـة المنفـى في المملكـة العربيـة السـعودية عـاد إلى الكويـت بعـد تحريرهـا مـن قبـل التحالـف الـدولي عـام ١٩٩١، اسـتمر في الحكـم حتـى وفاتـه في ١٥ كانـون الثـاني ٢٠٠٦ عـلى اثـر نزيـف حـاد في المـخ.؛ للمزيـد ينظـر: عبـد الوهـاب الكيـالي وآخـرون، موسـوعة السياسـة، الجـزء الثـاني، المؤسسـة العربيـة للدراسـات والنشر،(بـيروت، ١٩٧٤)، ص١٣؛ عبـد الرحيـم ماردينـي، موسـوعة مشـاهير وعظـماء وشـخصيات مـن العـالم، الطبعـة الاولى، دار المحبـة للطباعـة والنـشر والتوزيـع، (دمشـق، ٢٠٠٣)، ص٥.
٣٤-اسـتند امـير الكويـت جابـر الاحمـد الصبـاح بهـذه المبـادرة عـلى المـادة (٧١) مـن الدسـتور الكويتـي التـي تنـص عـلى:» يجـوز

للأمير ان يصدر مراسيم تكون لها قوة القانون، على ان لا تكون مخالفة للدستور او للتقديرات المالية الواردة في قانون الميزانية..» وبحسب ذلك فأن الدستور الكويتي اجاز للمرأة حقوقها السياسية بحسب المادتين (٦) و(٢٩)، المذكورتين في الهوامش (٢٣) و(٢٤) ضمن ثنايا البحث.. ينظر: مجلس الامة، دستور دولة الكويت الصادر في ١١ تشرين الثاني ١٩٦٢، الباب الرابع: السلطات، الفصل الثاني: رئيس الدولة، المادة (٧١)، ص١٤.

٣٥-سعد العبد الله السالم الصباح: ولد في الكويت عام ١٩٣٠، هو الابن البكر للأمير عبد الله السالم الصباح، تلقى تعليمه الابتدائي في المدرسة المباركية، ثم سافر إلى لندن لاكمال دراسته الجامعية بجامعة هاندن للعلوم العسكرية عام ١٩٥١م، عاد إلى الكويت عام ١٩٥٤م، تولى مناصب حكومية عدة منها: رئيس دائرة الشرطة والامن العام عام ١٩٦١م، ثم عين وزيراً للداخلية عام ١٩٦٢م، تولى رئاسة الوزراء خلال المدة ١٩٧٨-٢٠٠٣م، تولى حكم الكويت بعد وفاة الأمير جابر الأحمد الجابر الصباح، الا ان مدة حكمه كانت قصير جداً ولأيام معدودة (١٥-٢٩ كانون الثاني ٢٠٠٦)، إذ تمت اقالته بسبب الخلافات العائلية داخل اسرة آل الصباح توفى في ١٣ أيار ٢٠٠٨م؛ ينظر: مركز البحوث والدراسات الكويتية، صاحب السمو الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح: لمحات مشرقة من تاريخ حياته، مركز البحوث والدراسات الكويتية، (الكويت، ٢٠٠٨).

٣٦-سامي خليفة وغادة الحبيب، المصدر السابق، ص١٥-١٦.

٣٧-معصومة المبارك، دور المرأة في المجتمع الديموقراطي: تجارب وممارسات وعقبات، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ٢٠٠١)، ص٥٤٠.

٣٨-معصومة المبارك، المصدر نفسه، ص ٥٤٠.

٣٩-سامي خليفة وغادة الحبيب، المصدر السابق، ص٢٠.

٤٠-حسنين توفيق ابراهيم، الاصلاح السياسي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، مركز الخلي للأبحاث، (دبي، ٢٠٠٥)، ص٧٢.

٤١-حسنين توفيق ابراهيم، المصدر نفسه، ص ٧٢- ٧٣.

٤٢-محمد مبارك حسن العجمي، الإصلاح السياسي في الكويت واثره في التغيير (١٩٩١-٢٠١٠)، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الآداب والعلوم قسم العلوم السياسية بجامعة الشرق الاوسط، (الاردن)، في ٢٠١٠، ص١١٤.

٤٣-طيبة خلف عبد الله و تغريد خشان فالح الكورجي، الإصلاح السياسي في الكويت ٢٠٠٣-٢٠٠٦، مجلة آداب البصرة، العدد (٩٠)، كلية الآداب بجامعة البصرة، في ٢٠١٩، ص١٤٧.

٤٤-حسنين توفيق ابراهيم، المصدر السابق، ص٧٣.
٤٥-مناور عبد اللطيف العتيبي، الحراك السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في دولة الكويت (٢٠٠٦-٢٠١٢)، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الآداب والعلوم قسم العلوم السياسية بجامعة الشرق الاوسط، (الاردن)، في ٢٠١٣، ص٨٨.
٤٦-طيبة خلف عبد الله و تغريد خشان فالح الكورجي، المصدر السابق، ص١٤٨.
٤٧-هاشم عبد الرزاق صالح الطائي، التيار الإسلامي في الخليج العربي (١٩٤٥-١٩٩١): دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الآداب بجامعة الموصل، في ٢٠٠٦، ص٢٣٨.
٤٨-موضي عبد العزيز الحمود، المرأة في مجتمع ديموقراطي: حالة الكويت، مجلة المستقبل العربي، المجلد (٢٣)،العدد (٢٦٢)، لبنان، في كانون الأول ٢٠٠٠، ص٧٧.
٤٩ Abdulaziz A. Alazmi ,Op.Cit ,, p٦٢
٥٠-محمد مبارك حسن العجمي، المصدر السابق، ص١١٥.
٥١-وكالة الانباء الكويتية (كونا)، الانتخابات التكميلية للمجلس البلدي في ٢٠٠٦ كانت انطلاقة التاريخ السياسي للمرأة الكويتية، الكويت، في ١٩ شباط ٢٠١٢. على الرابط:
https://www.kuna.net.kw
٥٢-محمد مبارك حسن العجمي، المصدر السابق، ص١١٦.
٥٣-مناور عبد اللطيف العتيبي، المصدر السابق، ص٨٩.
٥٤-سامي خليفة وغادة الحبيب، المصدر السابق، ص٨٠.
٥٥-ميرزا الخويلدي، صوت المرأة (بيضة القبان) في الانتخابات الكويتية، صحيفة الشرق الاوسط، (المملكة العربية السعودية)، في نيسان ٢٠٢٤. على الموقع:
https://aawsat.com
٥٦-مناور عبد اللطيف العتيبي، المصدر السابق، ص٨٩-٩٠؛ محمد مبارك حسن العجمي، المصدر السابق، ص١١٧-١١٨.
٥٧-شريفة بنت خلفان اليحيائية، التعليم وتمكين المرأة الخليجية: المواطنة الناقصة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: سلسة دراسات، (الدوحة، ٢٠١٧) ،ص٢٢.
٥٨-دولة الكويت، لجنة شؤون المرأة – مجلس الوزراء، التقرير الوطني لدولة الكويت حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، (الكويت، ٢٠١٤)، ص٩.
٥٩-دولة الكويت، المصدر نفسه، ص٥-٦.
٦٠-الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بعض المصادر المعتمدة ضمن مدة البحث.
٦١-ليلى الصراف، الوزيرة الاولى في تاريخ الكويت .. للتخطيط معصومة المبارك، صحيفة القبس، (الكويت)، في ١٣ نيسان

٢٠٠٥.
٦٢-فاطمة حافظ، المصدر السابق، ص٢٧.
٦٣-موضي عبد العزيز الحمود، المصدر السابق، ص٧٦.
٦٤-دولة الكويت، المصدر نفسه، ص١٤.
٦٥-نوف نشمي حسن العجمي، المصدر السابق، ص٨٢.
٦٦-شريفة بنت خلفان اليحيائية، المصدر السابق ،ص٢٥.

قائمة المصادر:

اولاً/ القرآن الكريم، سورة النساء، الآية ٣٤.

ثانياً/ الوثائق العربية المنشورة:

*دولة الكويت، لجنة شؤون المرأة - مجلس الوزراء، التقرير الوطني لدولة الكويت حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، (الكويت، ٢٠١٤).
*مجلس الامة، دستور دولة الكويت الصادر في ١١ تشرين الثاني ١٩٦٢، الباب الاول: الدولة ونظام الحكم، المادة (٦).
*مجلس الامة، دستور دولة الكويت الصادر في ١١ تشرين الثاني ١٩٦٢، الباب الثالث: الحقوق والواجبات العامة، المادة (٢٩).
*مجلس الامة، دستور دولة الكويت الصادر في ١١ تشرين الثاني ١٩٦٢، الباب الرابع: السلطات، الفصل الثاني: رئيس الدولة، المادة (٧١).
*المجلس التأسيسي، قانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٢م، في شأن انتخابات اعضاء مجلس الامة، الباب الاول (الناخبون) المادة (١) والباب الثاني (الجداول) المادة (٨).
*محاضر المجلس التأسيسي الكويتي عام ١٩٦٢، محضر الجلسة رقم ٢٥، المنعقدة في ٣٠ تشرين الأول ١٩٦٢.
*محاضر المجلس التأسيسي الكويتي عام ١٩٦٢، محضر الجلسة رقم ٢٧، المنعقدة في ٦ تشرين الثاني ١٩٦٢.

ثالثاً/ الرسائل والاطاريح الجامعية:

*رافد عبد الرضا عيلان الخفاجي، الكويت وقضايا الخليج والجزيرة العربية ١٩٥٠ - ١٩٧١،

أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية التربية بجامعة البصرة ٢٠٠٩.
*محمد مبارك حسن العجمي، الإصلاح السياسي في الكويت واثره في التغيير (١٩٩١-٢٠١٠)، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الآداب والعلوم قسم العلوم السياسية بجامعة الشرق الاوسط، (الاردن)، في ٢٠١٠، ص١١٤.
*مناور عبد اللطيف العتيبي، الحراك السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في دولة الكويت (٢٠٠٦-٢٠١٢)، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الآداب والعلوم قسم العلوم السياسية بجامعة الشرق الاوسط، (الاردن)، في ٢٠١٣.
*هاشم عبد الرزاق صالح الطائي، التيار الإسلامي في الخليج العربي (١٩٤٥-١٩٩١): دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الآداب بجامعة الموصل، في ٢٠٠٦.

رابعا/ الكتب العربية والمعربة:

*اسماعيل القباني ومتى عقراوي، تقرير عن التعليم بالكويت، مطابع دار الكتاب العربي، (مصر، ١٩٥٥).
*جديع العجمي، دائرة المعارف الكويتية، الجزء الاول، مكتبة آفاق، (الكويت، ٢٠٢٠).
*حسنين توفيق ابراهيم، الاصلاح السياسي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، مركز الخلي للأبحاث، (دبي، ٢٠٠٥).
*حسين علي حسن الصباغة، الحكومة المنتخبة الواقع والامنيات، الطبعة الاولى، مكتبة آفاق للنشر والتوزيع، (الكويت، ٢٠١٤).
*خالد فهد الجار الله، تاريخ الخدمات الصحية في الكويت من النشأة حتى الاستقلال، مركز البحوث والدراسات الكويتية، (الكويت، ١٩٩٦).
*رياض نجيب الريس، الخليج العربي ورياح التغيير سلسلة قضايا راهنة، رياض الريس للكتب والنشر، (لندن، ١٩٨٧).
*شريفة بنت خلفان اليحيائية، التعليم وتمكين المرأة الخليجية: المواطنة الناقصة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: سلسة دراسات، (الدوحة، ٢٠١٧).
*عبد الله خالد الحاتم، من هنا بدأت الكويت، الطبعة الثانية، مطبعة دار القبس، (الكويت، ١٩٨٠).
*عبد المالك خلف التميمي، الحداثة والتحديث في دول الخليج العربي منذ منتصف القرن العشرين، سلسلة عالم المعرفة، (الكويت، ٢٠١٨)، ص١١٤.
*فاطمة حافظ، تمكين المرأة الخليجية جدل الداخل والخارج، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (أبو ظبي، ٢٠١٨).
*مركز البحوث والدراسات الكويتية، صاحب السمو الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح: لمحات مشرقة من تاريخ حياته، مركز البحوث والدراسات الكويتية، (الكويت، ٢٠٠٨).
*مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، الحركة النسوية في الكويت، (لندن، ١٩٨٥)، ص٣٤.
*معصومة المبارك، المشاركة السياسية للمرأة في دول مجلس التعاون: الواقع والاستشراف المستقبلي، ندوة المرأة والسياسة ودورها في التنمية، المركز العربي للمصادر والمعلومات

حول العنف ضد المرأة، قطر في نيسان ٢٠٠٢.
*_____، دور المرأة في المجتمع الديموقراطي: تجارب وممارسات وعقبات، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ٢٠٠١).
*مفيد الزيدي، بداية النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الاول من القرن العشرين، الطبعة الاولى، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (ابو ظبي، ١٩٩٨).
*هند عبد العزيز القاسمي، المرأة في الامارات: تحديات التعليم والعمل واتخاذ القرار، جمعية الاجتماعيين، (الشارقة، ١٩٩٣).

خامساً / الكتب الاجنبية :

*Abdulaziz A. Alazmi, Women's political and societal participation in Kuwaiti society. Between history, reality and hopes. The International Journal of Childhood and Women's Studies (IJCWS), Volume 4 No.1 (July2024).

سادساً / البحوث والمقالات:

*احمد عبد الكريم سيف، المرأة في برلمانات دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة اراء حول الخليج العدد (٣)، المملكة العربية السعودية (جدة)، في ١ ايلول ٢٠٠٤.
*حنان الزايد، ضعف اداء المرأة الكويتية سياسياً ادى الى تراجعها، صحيفة العرب، العدد (١٢٠١٣)، السنة (٤٣)، لندن في ٢٨ آذار ٢٠٢١.
*سامي خليفة وغادة الحبيب، حلم تحول إلى حقيقة مسيرة المطالبة بالحقوق السياسية للمرأة الكويتية، وكالة الانباء الكويتية (كونا)، مركز المعلومات والابحاث، (الكويت، ٢٠٠٨).
*طيبة خلف عبد الله و تغريد خشان فالح الكورجي، الإصلاح السياسي في الكويت ٢٠٠٣-٢٠٠٦، مجلة آداب البصرة، العدد (٩٠)، كلية الآداب بجامعة البصرة، في ٢٠١٩.
*عبد الله بدر الياسين، شقائق الرجال لولوة القطامي، صحيفة القبس، (الكويت)، في ٤ تشرين الاول ٢٠٠٥.
*عبد الله مشعل العنزي، اتجاهات الرأي العام الكويتي في بعض القضايا السياسية الكويتية: دراسة ميدانية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت، (الكويت) في ٢٠٠٧.
*ليلى الصراف، الوزيرة الاولى في تاريخ الكويت .. للتخطيط معصومة المبارك، صحيفة القبس، (الكويت)، في ١٣ نيسان ٢٠٠٥.
*مالك لفته مريدي المعالي، المرأة والتحديث في دولة الامارات العربية المتحدة ١٩٧١-٢٠٠٦، المجلة العربية للنشر العلمي، الاردن، عدد خاص / مؤتمر اسطنبول الدولي الخامس للعلوم الاجتماعية والإنسانية، في ٢٠٢٠.
*موضي عبد العزيز الحمود، المرأة في مجتمع ديموقراطي: حالة الكويت، مجلة المستقبل العربي، المجلد (٢٣)،العدد (٢٦٢)، لبنان، في كانون الأول ٢٠٠٠.
*نوزاد عبد الرحمن الهيتي، الدور التنموي للمنظمات غير الحكومية : الجمعيات النسائية الخليجية نموذجاً، الطبعة الاولى، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية: دراسات استراتيجية، العدد ١٦٣، (ابو ظبي، ٢٠١١).
*نوف نشمي حسن العجمي، تحديات تمكين

المـرأة الكويتيـة في ضـوء التغـيرات السياسـية الحاليـة، مجلـة العلـوم الإنسـانية والاجتماعيـة - المجلـة العربيـة للعلـوم ونـشر الابحـاث، وزارة التربيـة ، الكويـت، المجلـد (الاول)، العـدد (الثالث)، في ايلـول ٢٠١٧.

*يحيـى عبـد الخـضر عبـدال، معوقـات مشـاركة المـرأة الكويتيـة في عمليـة التنميـة في ضـوء رؤيـة الكويـت ٢٠٣٥، مجلـة كليـة الآداب، جامعـة الاسـكندرية، مـصر، المجلـد (٧٤)، العـدد (١١٨)، في ٢٠٢٤.

سابعاً/ الموسوعات:

*خـير الديـن الـزركلي، الاعـلام قامـوس تراجـم لأشـهر الرجـال والنسـاء مـن العـرب والغربيـين والمسـتشرقين، دار العلـم للملايين،(بـيروت، ١٩٨٠)، ص٨٨.

*عبـد الرحيـم ماردينـي، موسـوعة مشـاهير وعظـماء وشـخصيات مـن العـالم، الطبعـة الاولى، دار المحبـة للطباعـة والنـشر والتوزيع، (دمشـق، ٢٠٠٣).

*عبـد الوهـاب الكيـالي وآخـرون، موسـوعة السياسـة، الجـزء الثـاني، المؤسسـة العربيـة للدراسـات والنشر،(بـيروت، ١٩٧٤).

ثامنـاً / مصـادر شـبكة المعلومـات الدوليـة الانترنيـت:

*صحيفـة القبـس، ١٩٦٢ ولادة اول تجمـع رسـمي الكويـت الاكـثر نشـاطاً في الحركـة النسـائية خليجيـاً، صحيفـة القبـس، (الكويـت)، في ١٦ تشريـن الثـاني ٢٠٠٤. عـلى الموقـع الالكـتروني:

https://www.alqabas.com

*مـيرزا الخويلـدي، صـوت المـرأة (بيضـة القبـان) في الانتخابـات الكويتيـة، صحيفـة الـشرق الاوسـط، (المملكـة العربيـة السـعودية)، في نيسـان ٢٠٢٤. عـلى الموقـع:

https://aawsat.com

*نادية الدبـاس، النسـوية في الكويـت .. ٦٠ عـام مـن السـعي لانتـزاع الحقـوق، شـبكة الجزيـرة الاعلاميـة، (قطـر)، في ١١ آذار ٢٠٢١. عـلى الموقـع الالكـتروني :

www.aljazeera.net

*نرمـين يوسـف الحوطـي، دور المـرأة الكويتيـة في تنميـة السياسـة والاقتصـاد والمعرفـة في الكويـت، صحيفـة الكلمـة، (لبنـان)، في ١٠/٢٤/ ٢٠٢٢. عـلى الموقـع الالكـتروني:

https://www.alkalimaonline.com

*وكالـة الانبـاء الكويتيـة (كونـا)، الانتخابـات التكميليـة للمجلـس البلـدي في ٢٠٠٦ كانـت انطلاقـة التاريـخ السـياسي للمـرأة الكويتيـة، الكويت، في ١٩ شباط ٢٠١٢. على الرابط:

https://

www.kuna.net.kw